الأزمات التي تواجه تجويد التعليم العالي في الوطن العربي (دراسة نقدية)

عبدالكريم علي مصطفى
أستاذ علم الاجتماع المشارك بقسم علم الاجتماع - جامعة عمر المختار – البيضاء – ليبيا

ملخّص:
على الرغم من إنجازاتها الواضحة، المتمثلة في أعداد الملتحقين، وزيادة الإناث الملتحقات، والانتشار الأفقي للجامعات، والمعاهد العليا، وإرسال البعثات إلى أفضل جامعات العالم، فإن بلدان الوطن العربي مازالت قاصرة عن تقديم الحدِّ المناسب من التعليم لأجيالها الحالية والقادمة، ويتردَّى الإنفاق على التعليم فيها لدرجة تُنذر بالخطر.
وليس من قبيل المبالغة القول بأنَّ النوعية المتدنِّية قد أصبحت من أخطر مؤشرات التعليم العالي، ولا سيَّما في الوطن العربي، الأمر الذي يُلقي بثقله على الجانب الكمِّي للتعليم، إنَّ كلَّ ذلك يُنبئ باستفحال أزمة مستقبلية في القرن الحادي والعشرين- قرن تسارع المعارف والتدفُّق المعرفي وتأهيل الطاقات البشرية- إن استمرت الأوضاع الراهنة في مسار التعليم العالي في الدول العربية.
ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها: إن عملية تجويد التعليم العالي العربي تجابه عدة مختنقات أبرزها: الهوة الكبيرة بين البحث عن الجودة المرجوة، والواقع المرير التي تعيشه مؤسسات التعليم العالي، والمثقل بهموم تدني الإنفاق، وسيطرة الأنظمة السياسية، والتعبية، وأزمة المخرجات، وهجرة الكفاءات، وسوء التخطيط، وانتشار وتغول البيروقراطية. وتتمحور الدراسة في أربعة محاور أساسية هي:
المحور الأول (مدخل الدراسة) ويشمل الإشكالية، وأهمية الدراسة وأهدافها، والمنهجية، والمفاهيم.
المحور الثاني:(مفاهيم الدراسة)
المحور الثالث (أثر الأزمات على التعليم العالي في الوطن العربي)
المحور الرابع: (الخلاصة: وتشمل النتائج، والتوصيات)

الكلمات المفتاحية: أزمة – الجودة – التعليم العالي

المحور الأول

" مدخل الدراسة"

أولًا: الإشكالية

ربما يكون من المفيد أن تبدأ هذه الدراسة باقتباس فقرة من فقرات مسوَّدة الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، والتي أنجزتها "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" وتقول هذه الإستراتيجية: ((يتطلب البقاء في عالم اليوم التحقيق الضروري والكافي للنهضة وسط تحديات العولمة، والتكتل في إقليم تنموي، وكيانات اقتصادية من ناحية، ويتطلَّب من ناحية أخرى التَّطوير، والتَّمسُّك بما لدينا من موروثٍ حضاريّ، ودافعيَّةٍ، كما يتطلَّبُ تطويرَ ما لدينا من خصائص التَّمايز وترجمة ذلك قدر الإمكان في إبداعٍ، وموارد بشريَّةٍ جديدةٍ، ووطنُنا العربيُّ جديرٌ بالتطلُّع لمثل هذه الغايات، وجديرٌ بالتَّصدِّي لِمَا يُحيط بتحقيقها من تحدِّياتٍ))[i] .

لقد حققت بعض البلدان العربية إنجازات كبيرة في ميدان التعليم، وبخاصةٍ منذ أواسط القرن الفارط، إلا أن الإنجاز التعليمي في عموم الوطن العربي- حتى بالمعايير التقليدية- مازال متخلِّفًا موازنةً بباقي دول العالم، حتى المتخلِّفة منها في بعض الأحوال، وهكذا يظهر أن بلدان الوطن العربي- رغم إنجازاتها الواضحة- مازالت عاجزة عن تقديم الحدِّ الكافي من التعليم لأجيالها القادمة، ويتردَّى الإنفاق على التعليم فيها لدرجة تُنذر بالخطر.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن النوعية المتدنية أصبحت أخطر مساوئ التعليم في الوطن العربي، الأمر الذي يلقي ظلالًا قاتمة على الإنجاز الكمِّي للتعليم، إن كل ذلك ينبئ بكارثة مستقبلية في القرن

استلمت الورقة بتاريخ 28 مايو 2020، وروجعت بتاريخ 24 يونيو 2020، وقبلت بتاريخ 29 يونيو 2020، ومتاحة على الانترنت بتاريخ 29 يونيو 2020

الحادي والعشرين إن استمرت الأوضاع الراهنة في مضمار التعليم في البلدان العربية على حالها من الضعف والتردّي.

إن أبرز سمات أزمة التعليم في البلدان العربية هي العجز عن الوفاء بمقتضيات تطوير المجتمعات العربية، لاسيَّما في عصر التطوُّر والتكنولوجيا الذي نعيش مطلع قرنه الحادي والعشرين، وهذا الأمر يشكِّل قطيعةً وانفصالًا عن مجرى التحوُّل الهائل الذي يمر به العالم، وصولًا لعالم المعرفة والمعلومات والتقانة الواحد، الذي هو في الوقت نفسه عاصف بمقدرات البلدان العربية[ii] .

زادت الضغوط مع مطلع الألفية الثالثة لضبط جودة التعليم العالي، لاسيَّما أن ضمان جودة التعليم رهنٌ بعوامل داخلية وخارجية، جعلت هذا الموضوع يحتلُّ مكانة بارزة، في الوقت الذي تعزَّز فيه دور العوامل الداخلية بضبط الجودة المتعلقة بنظم التعليم العالي، ومؤسساته، وبرامجه وبمتطلبات، وتمويله، فيما اقتصرت العوامل الخارجية على الاتفاقيات الدولية، وتوصيات المجالس المهنية العالمية، والمنظمات المعنيَّة بالتعليم العالي، هذه العوامل مجتمعةً أدخلت العولمة من أوسع أبواب التعليم العالي، وأصبح التوجُّه في ظِلّها نحو إصلاح التعليم، وتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة أمرًا مطلوبًا[iii] .

وفي ظل السياسات التي يسعى التعليم العالي العربي إلى تحقيقها- وعلى رأسها تجويد التعليم ومؤسساته- سنرى وجود هُوَّة تظهر دائمًا على السطح كلما طرحنا هذا الموضوع، وتتجلَّى هذه الهُوَّة في التغنِّي بالجودة دون ترقية حقيقية لثقافتها على مستوى مؤسسات وهيآت التعليم العالي،

ونحن اليوم نلاحظ استخدامًا مفرطًا لمفهوم الجودة في الوسط الجامعي، وارتفعت الدعوات المنادية بالجودة من روادها ورافعي شعاراتها أو العكس، وكلُّنا ينتقد الجودة من أعلى هرم المؤسسة حتى القاعدة، وهذا جعل مفهوم الجودة مرتبطًا لدى المشتغلين بالتعليم العالي بـ: الضبابية– الغائية– سياسة فرض الأمر الواقع– التضييق– الاغتراب- التقليد الأعمى ومحاكاة الآخر، وغيرها، كل ذلك يحدث وسط غياب واضح لدور الجامعات وما يعادلها، والقيادات المشرفة عليها، والتي لم تتكفَّل بتنظيم الملتقيات، وحلقات النقاش، وإقامة الدراسات الهادفة، والمستقلة، واتباع طريقة الترشيد والإقناع منهجًا بديلًا لفرض الإرادات، ودون مراعاة لخصائص المجتمعات العربية، وأوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ونسيان أو تناسي أن المجتمعات التي صُدِّرت لها هذه الفكرة قد عانت مخاضًا عسيرًا ومرَّت بمراحل تاريخية، وأزمات خانقة وحواجز، وعوائق عديدة قبل أن تصل إلى ما وصلت إليه.

تساؤل الدراسة:

ما سبق يجعلنا أمام سؤال مُحيِّر وقضية جدلية مفادها: هل يمكن لنا تطبيق معايير الجودة الحديثة داخل مؤسساتنا العلمية، واجتياز جميع المراحل والمصاعب والحواجز التي نجحت الدول المتقدمة في تخطيها دون النظر إلى حالة التبعية التي نعيشها مع هذه المجتمعات؟

كل ذلك يجعلنا مُجبرين على السعي الحثيث للإجابة عن تساؤل مُلِحٍّ يقول: ما هي أبرز الأزمات التي تواجه عملية تجويد التعليم العالي في العالم العربي؟ وستحاول الدراسة الإجابة عن ذلك من خلال محاورها الرئيسة.

ثانيًا: الهدف من الدراسة :

تسعى الدراسة إلى التعرف على:

1- تحديد أزمات التعليم العالي في الوطن العربي، والتي قد تقف عائقًا في وجه عملية إصلاح التعليم، وتجويده.

2- محاولة التعرف على أوضاع التعليم العالي في الوطن العربي، وتقديم بيانات ومؤشرات رقمية، وعلاقة ذلك بقضايا الجودة، والتطوير.

3- محاولة متواضعة للخروج برؤية موضوعية لعلها تشكِّل إضاءة في هذا الجانب.

ثالثًا: أهمية موضوع الدراسة ومبرِّرات اختياره

تنبع أهمية موضوع الدراسة من أهمية الجانب الذي تتطرق إليه وحيويته، وهو التعليم العالي، والذي تؤدِّي مؤسساته دورًا محوريًّا ومركزيًّا في عملية بناء الأمم ومسيرة تنميتها وتحديثها، والسير بها في ركب الدول المتقدمة.

يُعد التعليم العالي أداة للتغيير والإصلاح والتطوير في مجالات الحياة كافةً، لذلك يعد الاستثمار فيه ركيزة أساسية تقوم عليها نهضة الأمم، وتبرز الأهمية الموضوعية للدراسة بربطه بقضية أساسية أصبحت من أكثر القضايا إلحاحًا وتكرارًا، ألا وهو موضوع الجودة الشاملة في التعليم العالي.

وما يبرِّر اختيار هذا الموضوع هو الأزمة الراهنة والحقيقية والواقع المَعِيش، والوضعية المتردِّية للتعليم العربي بصفة عام، والتعليم العالي على وجه الخصوص، والمؤشرات السلبية التي تصل إلينا عن طريق مراكز تصنيف الجامعات في أرجاء العالم والتي تأتي مؤسساتنا في ذيل قوائمها، وعلى جميع الأصعدة ، والتخصصات، وفي المجالات كافةً.

رابعًا: منهجية الدراسة

تعتمد هذا الدراسة الأسلوب النظري والنقدي، من خلال الحصول المعلومات، والبيانات، والأرقام المتعلقة بالموضوع المدروس، وعرضها باستخدام الوصف، والتحليل، والاستقراء؛ لنصل بالعرض والنتائج إلى تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

خامسًا: احترازات وجب التنبيه لها والوقوف عليها

- نحن أمام قضايا تتصف تمامًا بالنسبية، وما تشير إليه الدراسات على أنه سمة أو خاصية تتعلق بالتعليم العالي في الوطن العربي تغلب عليه صفة العموم وليس الإطلاق؛ بمعنى أن هناك دولًا عربية متقدمة عن أخرى وأفضل منها حالًا، ووضع التعليم فيها أفضل بدرجات من غيرها، ولكن موازنةً بالدولة المتقدمة فجميع بلدان الوطن العربي تصنَّف على أنها متخلفة.
- إن الأزمات والتحديات التي تطرحها الدراسة لا تعبِّر عن أزمات التعليم العالي ومشاكله كافةً، كما أنها لا تعبِّر عن أوضاع مؤسساته كلِّها، فهناك دولٌ قطعت مسافات لابأس بها لتجاوز الكثير من الأزمات.
- الأحكام التي نخلص إليها لا نجزم ولا نؤكد أنها قطعية أو غير قابلة للنقد والجدل؛ كونها تتعلَّق بمسائل يغلب عليها الطابع الأيديولوجي.
- التعليم العالي الذي نرمي إليه في هذه الدراسة هو التعليم الحكومي، وأما التعليم الخاص فذاك جانبٌ آخر يحتاج إلى دراسة مستقلّة ومركَّزة، وعلى الرغم من أن غايته مساندة التعليم العام فإن واقع الأمر فيه أشدُّ وأمرُّ.

سادسًا: المداخل النظرية المفسِّرة لموضوع الدراسة

سوف تعتمد هذه الدراسة على مقاربة نظرية متمثلة في نظرية التحديث كإطار مناسب لتفسير قضية، ومفهوم تجويد، وتطوير التعليم العالي في الوطن العربي:

1- نظرية التحديث:

يعتمد اتجاه التحديث على فرضية أساسية مؤدَّاها أن سياق النمو والتطور- بصرف النظر عن أنماطه التي يتَّخذها تاريخيًّا وواقعيًّا- سوف يقود بالضرورة إلى نهاية واحدة وهي مجتمع متكامل متجانس وعقلاني[iv]، ويشير التحديث إلى أسلوب الحياة الاجتماعية أو التنظيم الذي ظهر في أوروبا وأمريكا إبَّان القرن السابع عشر نموذجًا يُحتذى، على أن التحديث بزغ بعد نتائج الثورات الكبرى كالثورة الفرنسية، والثورة الأمريكية اللتين قدمتا الإطار العام لمؤسسات الدولة، كالمؤسسات السياسية والاجتماعية، ونظم القانون والديمقراطية، والأسس الاقتصادية والإنتاجية والسكنية وغيرها[v]، ويطلق على هذه العملية عملية التنمية أو التحديث؛ لأنها عملية تتمثَّل في اكتساب المجتمعات النامية واستيعابها لقيم العمومية والإنجاز والتخصص، وهي القيم التي تُؤسَّس عليها الثقافة الحديثة، والتغيُّر المرتبط بعمليتي التنمية والتحديث ليس تغيُّرًا جذريًّا، بل هو تغيُّر تدريجي (خطي تقدمي) يحصل بمقتضاه تحوُّل الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة، أي تحولها من أبنية متجانسة، وبسيطة إلى أبنية غير متجانسة ومتحركة ومعقدة.

ودون الخوض في تحليل كل جوانب هذا التراث سنحاول أن نعرض صورة العلاقة بين التعليم، والتنمية ودور المؤسسات التعليمية ومنها الجامعات في عمليات التحديث، ونوعية الحياة في الدول النامية، وعلى رأسها الدول العربية، وهذا محور اهتمامنا الحالي.

لقد وجدت نظرية التحديث اقبالًا شديدًا من جانب المهتمين بتحليل العلاقة بين التعليم، والتحديث والتنمية، حاولت تغيير اتجاه التحديث ممثلًا في مظاهره المتعددة، مثل اكتساب الخبرات المهنية والمعرفية، وإعداد القوى البشرية المدربة، واكتساب قدرات شخصية وسمات واتجاهات حضرية حديثة، وتغيير القيم التقليدية، وخاصة المعوِّقة للتجديد والتحديث، وتوسيع مدركات الفرد الذاتية نحو تحديد الأهداف المستقبلية، وتحسين مستويات المعيشة الاقتصادية، والاجتماعية، والاهتمام بالتراث الحضاري والثقافي، وإحياء ما به من قيم دينية مجيدة، ومواكبة المعرفة التكنولوجية العالمية، وغير ذلك من مظاهر أخرى متعددة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الاهتمام بالمؤسسات التعليمية والنظام التعليمي في المجتمعات المتخلِّفة بشكل عام[vi].

ومن خلال قراءةٍ لأهم ما جاء به مدخل التحديث، وفي ضوء المظاهر والمؤشرات التي يحملها نستطيع أن نتساءل هل يمكن أن نطبق هذا المحتوى على مجتمعاتنا؟

حقيقةً لا نستطيع أن ننكر أو نتجاهل أن ذلك لن يحصل بهذه السهولة؛ وذلك نظرًا إلى عدد من الأسباب يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- تفرز عملية التحديث أثناء حدوثها بعض المشكلات، كالتناقض بين القديم والجديد، وحدوث "هوة ثقافية" Cultural lag بين تغيُّر العناصر المادية والعناصر المعنوية، وتناقض الأدوار، ولكن كل هذه التوترات والتناقضات تكون طبيعية أثناء عملية الانتقال من التقليدي إلى الحداثة[vii].
- إنّ المجتمعات تختلف في واقعها وتاريخها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وإن ما ينطبق على مجتمع قد لا ينطبق على آخر، حيث ركزت هذه النظرية على النموذج الغربي في التقدم، وأرادت أن تطبِّقه على مجتمعات أخرى.
- أعطت هذه النظرية الوجه الحسن للتقدم الحضاري للمجتمعات الغربية، ونسيت أو تناست أنها أثقلت كاهل المجتمعات المتخلفة بمرارة الاستعمار، وهي بذلك تعطي انطباعًا بأن تاريخ البشرية كان سعيدًا أو مُريحًا، يمكن لنا القول: إن الأمر ذاته ينطبق على نقل عملية تجويد التعليم ومظاهره وطرقه أو السعي الحثيث إلى الجودة في مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي دون مراعاةٍ لطبيعة مجتمعاتنا، وخصوصيتها، وهُويتها، والنظر في بِنَاها التاريخية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية.

2- مدخل "رأس المال البشري "

مفهوم رأس المال البشري يُشار به إلى مجموع الخبرات والمعارف والطاقات والحماس والإبداع والصفات التي يمتلكها العاملون في المؤسسات، ويستثمرونها في العمل, فهو يشمل كل المهارات الفنية والتكنولوجية والشهادات، والدرجات العلمية وكل مقدرة تمكِّن الأفراد- من خلال استخدامها وتطويرها- من تحقيق مكاسب مادية أو أدبية، وفي هذا يكون رأس المال البشري- كما هو واضح- أقل في ماديته من رأس المال المادي[viii].

مع بداية الستينيات ظهر اهتمام علماء الاقتصاد بدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية من وجهات نظر اقتصادية بحتة، وقد تمثَّلت هذه الاهتمامات في نظرية (رأس المال البشري) بوصفها إحدى النظريات الاقتصادية التي كرَّس أصحابها كتاباتهم لتحليل الجوانب الاقتصادية للعملية التعليمية، وتكلفتها الاقتصادية في ضوء متغيرات كمية قياسية، توضح مدى اهتمام علماء الاقتصاد بالظواهر الاجتماعية، والنظم التعليمية، ونفقات العملية التعليمية، ومؤسساتها المختلفة.

وتُعد إسهامات" تيورد شولتز" T. Schultz من أهم الإسهامات التي تبنَّت نظرية رأس المال البشري، وتحليل العلاقة المتبادلة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة؛ بوصفها نوعًا من استثمار رأس المال Capital investement وبين ما يُسَمَّى بالتنمية الاقتصادية، وكونها أحد الأسس الرئيسة لعملية التنمية الشاملة، ومن ثَمَّ لا يُنظر إلى التعليم على أنه نوعٌ من الاستهلاك بقدر ما يُعد نوعًا من الاستثمار الانتاجي، ولقد ناقش شولتز أهمية التعليم، ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي جاءت نتيجةً طبيعيةً لإعطاء الفرد القدرات والكفاءات اللازمة، أو ما يُعرف بالمؤهِّلات المطلوبة؛ لتكوين الخيارات الشخصية للفرد التي يسعى بها إلى الحصول على المهارات العلمية والفنية التي تؤهِّله لدخول سوق العمل البشري، ويكون نواة لتكوين ما يُعرف بالقوى العاملة المدرَّبة التي تؤدِّي وظيفتها الأساسية نحو تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الشاملة[ix]، كما يحاول أن يركِّز على أهمية زيادة نفقات البحث العلمي بالمؤسسات التعليمية والجامعات بالدول النامية، في حال إذا ما رغبت حكوماتها وشعوبها في إثراء عملية التطور والتنمية الشاملة.

يجب تفسير نظام التعليم العالي في ضوء النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهناك بعض الدول النامية يسودها النظام الاشتراكي، وأخرى يسيطر على سياساتها النظام الرأسمالي، كل ذلك يجب أن يُؤخذ بعين الاهتمام؛ لفهم العلاقة المتبادلة بين الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي والحكومات الوطنية بالدول النامية، والعربية تحديدًا.

ومن ناحية أخرى يجب الإشارة إلى طبيعة الانتقادات التي تُوَجَّه إلى الجامعات، ونظام التعليم العالي؛ لأنها قد تختلف وتتنوع حسب الأساس الأيديولوجي، وهذه المؤسسات- على الرغم من معدلات الإنفاق الكبير في بعض الأحيان- لا تهتم بشكل إيجابي وبصورة أساسية بعملية الإصلاح الاجتماعي، ولا تراعي الجانب الاقتصادي.

نلاحظ أن نظرية رأس المال البشري ورؤيتها لعملية التعليم العالي خاصة ركَّزت على دراسة جانب واحد فقط، وهو الجانب الاقتصادي، وأهملت عوامل عديدة تتداخل في عمليات تجويد التعليم العالي، وتطويره، وهي طبيعة الأوضاع والسياسات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والصناعية، والتاريخية التي توجد وبعمق في هذه المجتمعات، والتجارب التاريخية التي مرَّت بها المجتمعات كافةً أفضت إلى نتيجة غاية في الأهمية تقول: إن التركيز على عامل واحد وإهمال بقية العوامل سيقود في النهاية إلى طريق معوجٍّ أو مسدود، واحترام خصوصية المجتمعات وثقافتها أمرٌ لا حياد عنه، وهذا أدى إلى النجاح في تحسين النظم التعليمية والتربوية وتجويدها في دول مثل اليابان- الصين- سنغافورة- ماليزيا- وغيرها.

المحور الثاني:" مفاهيم الدراسة"

تستند هذه الدراسة إلى مفهومين أساسيين هما:

أولًا: الجودة في التعليم العالي

تشغل قضية تجويد التعليم بالَ المصلحين في العالم كافةً؛ لأن عمليات التجويد تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حل كثير من المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وقد أصبحت هذه القضية في العصر الحديث قضية عالمية، وتحولت إلى موضوع سياسي يدخل في دائرة الاهتمامات اليومية لكبار المسؤولين، والمختصين، وجميع فئات المجتمع، وأصبح الفكر السائد في كثير من المجتمعات المتقدمة والنامية يدور حول حقيقة مفاداها أن نظم التعليم يجب أن توضع في مقدمة المشكلات التي يجب أن تُدرس، ويُبحث لها عن حلول جذرية؛ فالتعليم قد يصبح في حد ذاته مشكلة من مشكلات التخلُّف إذا لم تُكَثَّف الجهود لتطويره، وتجويده، وإهمال هذا الجانب سيجعل الإنسان عبئًا على نفسه، وعلى المجتمع الذي يعيش فيه[x].

إن الجهود المبذولة لتحسين جودة التعليم ليست أمرًا جديدًا، ولكنها حظيت في السنوات الأخيرة بمزيد من الاهتمام.

يقول الصغير عبد القادر باحمي: ((إنَّ تجويد التَّعليم يعني الانتقال من مستوى الحدِّ الأدنى إلى مستوى الإتقان والتَّميُّز، ومن تكريس الماضي إلى التَّطلُّع إلى المستقبل الذي سوف نُواجهه، وهي عمليَّةٌ شُمُوليَّةٌ لا تقتصر على عنصر واحد أو عناصر مُختارة من العمليَّة التَّعليميَّة، بل تمتدُّ لتشمل جميع العناصر التي فيها تعليم التفكير))[xi].

الجودة في التعليم ((هي معايير عالمية للقياس والاعتراف، والانتقال من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتميز، واعتبار المستقبل هدفًا نسعى إليه، والانتقال من تكريس الماضي والنظرة الماضية إلى المستقبل الذي تعيشه الأجيال التي تتعلم الآن، إذ لا يمكن أن يحقق التعليم العالي رسالته وأهدافه إلا إذا تم تقديمه بمستوى عالٍ من الجودة والتميز، وبصورة تكفل تبنِّي مفهوم الجودة شعارًا وتطبيقًا، ولا يمكن أن تلعب مؤسسات التعليم العالي دورها التنموي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي دون ضمان تعليم بجودة عالية في مدخلاته وعملياته ومخرجاته))[xii].

وتُعَرَّف الجودة الشاملة في التعليم بأنها ((نموذج إداري شامل، ومتطور يعتمد على ترسيخ ثقافة التميز في الأداء، والتحسن المستمر لدى جميع العاملين في المؤسسة التعليمية، والتوظيف الأنسب للموارد المتاحة بهدف الحصول على مخرجات تعليمية مبدعة وذات قدرة عالية على الإنتاج)) كما تُعَرَّف بأنها: ((عملية مستمرة لتطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى جودة وحدة المنتج التعليمي بمشاركة جميع أعضاء المؤسسة التعليمية، وفي جميع جوانب العمل التعليمي، والتربوي بما يتناسب مع متطلبات المجتمع))[xiii].

وحول تعريف مصطلح مفهوم الجودة في التعليم العالي هناك الكثير من وجهات النظر المتباينة، فبعضهم حدَّدها من خلال مدى تلبية المؤسسة لحاجات المجتمع وتحقيق أهدافها المتوقعة منها، ويرى آخرون أن الجودة تعني التطابق مع الغرض، في حين أن هناك من ينظر إلى الجودة من خلال القيم المضافة[xiv].

إن دراسة إدارة الجودة الشاملة، وفهم معانيها ومتطلباتها في التعليم العالي، تُعد قضية مهمة، فقد انهمك الباحثون خلال السنوات القليلة الماضية في تحديد معانيها، وأنشطتها في التعليم العالي. وهذا ما يؤكده حجم الندوات، و ورش العمل والملتقيات العلمية التي تهتم بهذا الجانب.

ومن أهم الأسباب التي تُلِحُّ على اتباع أسلوب الجودة في التعليم العالي:

- الزيادة المتتالية والمستمرة في أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي.
- الحاجة إلى تحقيق أداءٍ عالٍ في العملية التعليمية.
- امتداد الحاجة للاستمرار في التعليم، وتحصيل المعرفة إلى ما بعد التخرج" التعليم مدى الحياة"، وهذا يستلزم تعليم الطلاب كيفية الاعتماد على الذات في تحصيل المعرفة.
- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يترتب عليها من تأثير على العملية التعليمية.
- الاستمرار في تقديم الخدمة التعليمية بأسلوب لا يحقق الطموحات المطلوبة.
- التنافس بين المؤسسات التعليمية.
- ضرورة ترشيد الإنفاق ووضع أولويات له.
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تجاه المجتمع[xv].

ويمكن عرض أهم الأهداف من برنامج الجودة، وتجويد التعليم وفقاً للآتي:

تسعى برامج الجودة وإدارتها في التعليم بشكل عام، والتعليم العالي تحديدًا إلى العمل؛ لتحقيق الأهداف والمنجزات الآتية:

- ضمان الأداء الصحيح للعملية في المرة الأولى مع العمل على التحسين، والتطوير المستمرين.
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة التعليمية.
- تكوين ثقافة تنظيمية تشجع رفع كفاءة الأداء والتحسين المستمرين.
- تحليل كفاءة الجودة ومطابقة النتائج بالأهداف الموضوعة للمؤسسة التعليمية.
- زيادة إنتاجية عناصر المؤسسة التعليمية وعملياتها كافةً.
- تنظيم برنامج للتدريب المستمر؛ لتحسين الجودة داخل المؤسسة التعليمية.
- زيادة قدرة المؤسسة على استيعاب المتغيرات البيئية المتلاحقة.
- التخطيط لعمليات مراقبة الجودة بالتفتيش والمتابعة؛ لتمكين المؤسسة التعليمية من النمو والاستمرار.
- زيادة درجة رضا العملاء عن المؤسسة التعليمية.
- تحسين المخرجات التعليمية، وإمكانية القدرة على التنافس على المستويات القومية، والدولية[xvi].

ثانيًا: مفهوم التعليم العالي

إن مرحلة التعليم العالي تُعد آخر مراحل التعليم، وأعلاها درجة، ويُفترض أن تضم هذه المرحلة مجموعة من الطلبة المتميزين في قدراتهم، وخصائصهم البحثية، والمعرفية، والعلمية. والمقصود بالتعليم العالي هنا: ((مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه، وتخصصاته، ومستوياته، ورعاية الكفاية والنبوغ، وتنمية لمواهبهم وسد لحاجة المجتمع المختلفة في حاضره، ومستقبله، مما يساير التطور الذي يحقق أهداف الأمة، وغاياتها النبيلة))[xvii].

تُعرَّف مؤسسات التعليم العالي بأنها الجهات التي ترعى مرحلة التخصص العلمي بعد مرحلة التعليم العام، بكل أنواعه ومؤسساته، وتحتضن ذوي الكفاءة والنبوغ، وتعمل على تنمية مواهبهم،

وتسهم في سد احتياجات المجتمع المختلفة في حاضره، ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها[xviii].

وتتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية العلمية، والإدارية، وتشرف عليها مجالسها وأجهزتها الإدارية.

وتتكون من الجامعات، أو الكليات الجامعية الحكومية والأهلية، والمراكز البحثية، وتكون الإدارات العلمية لتلك المؤسسات إدارات واعية بكثير من السمات، منها ما هو على النحو الآتي:

- إدارة علمية قادرة على المبادأة والابتكار والتصور، واستقلالية الفكر.
- إدارة علمية قادرة على الاستخدام الأمثل للمعلومات، فهي إدارة معلومات، وليست إدارة مهمات.
- إدارة علمية قادرة على التعامل مع أدوات العصر، ووسائله برشد، وفاعلية.
- إدارة علمية قادرة على صنع القرار الرشيد لمعالجة المشكلات، وإتيان الحل العلمي لتصحيح المسار في أسرع وقت ممكن.
- إدارة علمية مؤمنة بأنه لا يوجد حلٌّ واحدٌ لأي مشكلة، فهناك حلول كثيرة تتفاوت في نجاحها[xix].

ويمكن إبراز أهم أهداف مرحلة التعليم العالي في:

- القيام بإجراء البحوث العلمية لتطوير المعارف النظرية، ونقل المعارف إلى المجالات التطبيقية، ويقاس هذا باستخدام أسلوب الانتاجية، وعدد الأبحاث التي يقدمها، ومدى إسهام الطلاب في البحث العلمي.
- إعداد التخصصات المطلوبة لخطة التنمية، ويقاس الجانب الكمي له باستخدام أسلوب الإنتاجية من خلال عدد المتخرجين في الاختصاصات المختلفة.
- يقوم على أساس الإعداد الفكري، والتربوي للطلبة، والإسهام في رفع المستوى الثقافي، والاقتصادي للمجتمع لأكبر عدد من أفراده، فضلًا عن مدِّ خدماتها، ونشرها في المجتمع[xx].
- إعداد مواطنين أَكْفِيَاءَ مؤهلين علميًّا، وفكريًّا تأهيلًا عاليًا لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأمتهم.
- إتاحة الفرصة أمام النابغين لاستكمال دراستهم العليا في التخصصات العلمية المختلفة.
- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العلمي في الآداب والعلوم والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات تطور العصر والتكنولوجيا.
- النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي، وترجمة العلوم والمعرفة النافعة، مع ضرورة القيام بالخدمات التدريبية للخريجين، وإتاحة فرص التعليم العالي وتجويد محتواه ورفع مستوياته.
- تعميق الاعتزاز الوطني ، والانتماء القومي[xxi].

تأسيساً على ما سبق نخلص إلى أن مفهوم التعليم العالي، وسياساته التعليم العالي، لا ينطوي فقط على عملية التلقين المعرفي التقليدي، بل هو فضاء كبير يتم فيه خلق أجيالاً مدربة، وقادرة على مجابهة متغيرات العصر، وإدارة عجل التمية والتحديث، وقيادة الأمة، وريادة أعمالها.

المحور الثالث

"الأزمات التي تواجه تجويد التعليم العالي في الوطن العربي"

المراقب لمشهد التعليم العالي في الوطن العربي، يلمس تحديات ومعيقات كثيرة تواجه هذا القطاع، تحول دون أن يكون فاعلًا كما يجب في العملية التنموية والمعرفية، فعلى الرغم من تكاتف الجهود الرسمية في البلاد العربية للتوسع في بناء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، حيث تزايدت أعداد الجامعات في المنطقة العربية من 233 جامعة عام 2003 إلى 286 عام 2006، ووصلت إلى 500 جامعة عام 2012 ، حسب تقرير المعرفة العربي للعام 2014، فإن هذا التوسع لم يرافقه ارتقاء ملموس في جودة التعليم، ونوعيته، وربط المنظومة التعليمية، ومخرجاتها في سوق العمل[xxii].

عندما نتحدث في شأن تقويم جودة التعليم العالي وقياسها في العالم العربي يمكن لنا أن نستشهد بقول مصطفى التير، حيث رأى أنه ((أمر يحتاج إلى وقفة جادة وشجاعة، بحيث يُعاد النظر في مقومات البيئة التعليمية العالية من خلال مراجعة ميدانية للخلل الموجود فيها، وقد يقول قائل: إننا ننطلق من افتراضات حالية حول مسيرة التعليم العالي، ولكننا نجيب بأن المؤشرات والدلائل والبراهين تجاوزت مرحلة الفروض التي تبنى من خلال عينات مبدئية، وترتقي إلى مستوى مسلَّمات تلمس أثرها يوميًّا من خلال الحس المجتمعي، ومن خلال المعايشة اليومية))[xxiii].

يفرض الواقع العالمي الجديد والمعاصر جملة من الأزمات والتحديات التي لا يمكن إنكارها، ولا يمكن مواجهتها إلا من خلال إصلاح النظم والأبنية الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية للمجتمعات العربية وتطويرها، ويأتي في مقدمتها النظام التعليمي والتربوي، ويُعد مجال التعليم العالي في أعلى هرم البناء التعليمي، ومع الحاجة التي أصبحت مُلِحَّة لتغييره وتطويره، وتجويده، إلا أن هذه الرؤية تقف أمامها تحديات وأزمات حاولن الباحث حصرها في النقاط الآتية، وهي ما تم الخلوص إليه عبر استقراء لعديد الندوات، والملتقيات، والدراسات العلمية:

أولًا: أزمة إيديولوجية و سياسية

دائمًا وعلى وجه الخصوص في أوقات التغيير أو في أزمنة الاستقرار يستغلُّ من هم في سدة الحكم وصولهم إلى المراكز العليا، ويصدرون تشريعات وقرارات تصبُّ في مصلحة توجُّهات سياسية وأفكار مختلفة تلبّي طموحاتهم، وجماعاتهم دون النظر إلى المصالح العليا لمجتمعاتهم، ولعل أفضل مثال لذلك ما صاحب ثورات التغيير في البلدان العربية من إلغاء مقررات وتغيير مناهج وإحلال أخرى وإيقاف أساتذة وطرد آخرين وتعيين وزراء ومديرين ورؤساء جامعات؛ بسبب الانتماءات السياسية والفكرية، وكان سيد الموقف هو الارتجال، والتخبط بعيدًا عن الرُّؤَى والتخطيط، ووضع الإستراتيجيات.

كل ما سبق كان له بالغ الأثر في الخروج بنتائج سلبية أثَّرت على الكثير من المؤسسات الجامعية، **والهيآت** والمراكز البحثية، ناهيك عن الإرث الثقيل الذي تركته وأرست دعائمه أنظمة مستبدَّة وفاسدة، وبشكل عام يعطينا السرد القادم أهم الآثار التي تسببها الأزمات والصراعات وتلقي بظلالها على واقع التعليم، والعلوم الاجتماعية خاصة.

وهذه بعض العوائق التي تقف عائقًا أمام تقدم مسيرة العلوم الاجتماعية وتطويرها في العالم العربي:

- ميل الأنظمة والسلطات، وعلى مر التاريخ إلى عدم الاكتراث بأهمية العلوم الاجتماعية، والإنسانية، وتتابع أبحاثها في تعاملها مع مشكلات المجتمع والأمة.
- العائق الأيديولوجي الذي يقوم على تزييف الواقع، ففي حين تقوم العلوم الاجتماعية بكشف حقيقة الواقع وتقديم سبل تجاوزه، تقوم الأيديولوجية السلطوية بإخفاء حقيقة الواقع والتعويل على الإعلام الرسمي الذي يجمِّل القيم.

- غياب الديمقراطية، وهذا حرم المجتمع من نخبه، ومن مؤسساته التي من شأنها- لو وُجدت- إفساح المجال للبحث في هذه العلوم وإيجاد مناخ إيجابيٍّ للعمل.

ثانيًا: أزمة انعدام السياسة والتخطيط العلمي:

تفتقر المؤسسات التعليمية من جامعات، ومعاهد عليا، ومراكز بحثية إلى سياسة علمية واضحة.

وفي حال وجود إستراتيجيات وتعليمات خاصة بهذا الجانب فهي لا تعدو كونها مجرد سياسات للمؤسسات العلمية والأكاديمية وليست سياسات بالمعنى الدقيق، ورغم عدم نكران توافر بعض النيَّات والمقاصد العلمية، فهي لا تتجاوز كونها مجرد مشاريع بحثية لبرامج وموضوعات مجزَّأة وغير مرتبطة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتنموية الرامية إلى حل المشاكل، وتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، وما يؤكد ضعف هذه السياسات أو حتى غيابها أن الجامعات أصبحت أقرب إلى الثانويات، أو المدارس التي همُّها الوحيد هو التدريس فقط، وفي ظلِّ غياب سياسة علمية رشيدة للبحث العلمي تراجعت الإستراتيجيات والخطط العلمية لتصبح مجرد عملية مبرمجة لأنشطة مشروعات بحثية محدودة أو جزئية مبعثرة مكررة أحادية التوجُّه، أي لا تعتمد على بدائل متنوعة تتفق وطبيعة الظروف والإمكانيات المتاحة، وعليه فهي إستراتيجيات للتسيير وليست للتطوير؛ إذ تبنى بدون التعرف على الاحتياجات الأساسية للعلم فتأتي فوقية منعزلة عن مجتمعها.

والأخطر من ذلك أن هذه الخطط لا تستند إلى رؤية مستقبلية لغياب التخطيط العلمي الإستراتيجي بعيد المدى لدى القائمين على المصالح المكلَّفة بالبحث العلمي والعلوم كافة[xxiv].

ثالثًا: أزمة التبعية

إن العلاقة بين التخلُّف والتبعية هي علاقة تتسم بالجدلية، فإذا كان التخلُّف يعود إلى التبعية وتحكمها، فإن التبعية تزيد من التخلف، بل تكثفه، وذلك لعدة أسباب يمكن عرض بعضها في الآتي:

- تتوقف الدول المتخلِّفة على ما تقدمه لها الدول المتقدمة من خبرات، ومعارف، ودعم مادي أيضًا.
- هذا يدفع الدول المتبوعة (المسيطرة) إلى حجب هذه المعارف والخبرات، والدعم وغير ذلك وقت ما تشاء.
- بدأ أن المتخصصين، ورواد التعليم العالي، بشكل عام في عالمنا العربي لم يعملوا بالشكل المطلوب من أجل استقلاليتها، ولا نعني بذلك عزله عن مسار العلوم في العالم المتقدم، ولكن وجب أن تنبثق هذه العلوم من أسس المجتمع وثقافته، وبيئته، وتاريخه، ماضيه، وحاضره، ومستقبله.

تعاني العلوم الاجتماعية من شبه تبعية كاملة للمدارس القريبة، وكما هو معروف أن الكثير من هذه المدارس حاملة لمعارف مُلَغَّمة، وفلسفات وثقافات عدائية، ليست ضد العرب وحسب، بل ضد الحضارات المغايرة والمتميزة، وهذا ينعكس سلبًا على نتائج البحث العلمي لمن أراد أن يطبِّقها في الواقع العربي، وتظهر هذه التبعية الفكرية، والنظرية في طريقة التفكير واختيار المشكلات البحثية وصياغتها، وما ينتج عنه من نقلٍ لمشكلات إنسانية واجتماعية وتربوية، وحلول غريبة وفرضها على المجتمعات العربية، وضرب التراث العربي في العلوم الاجتماعية والإنسانية عرض الحائط، وهذا الأمر جعل الباحث غريبًا عن مجتمعه وثقافته، ولعل هذا النقل والتقليد والمحاكاة والازدواجية دون غربلة ودون إطار فكري نقدي متماسك سيؤدي إلى تراجع مستمر لطاقاتنا، وإمكانياتنا، وثقافتنا أيضًا، بل إلى تفاقم تخلفنا العلمي والتقني[xxv].

إن هذا التأثر يتمثل في محاولة المجتمع العربي- انطلاقًا من نظريات غربية قائمة على النزعة التطورية والانتشارية- تفسير المجتمع في علاقته وتأثره بالثقافة الأوروبية، ووفق هذا المنحى فإن

الباحثين المحلِّيين يقرؤون مجتمعاتهم، وخصوصياتهم الثقافية والاجتماعية بأعين غيرهم، فيؤدي إلى اهتزاز تاريخ هذه الدراسات وإلى هشاشتها، ويُرجع بعض الباحثين أسباب التبعية الفكرية للمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية عربيًّا إلى:

- ✓ غياب مؤسسات أكاديمية مهتمة بحقل المناهج والنظريات.
- ✓ الميول الفكرية للباحثين العرب[xxvi].

نؤكد مرارًا أن تتبُّع خبرات من سبقونا وتجاربهم والتزود منهم ليس بالأمر المنكر ولا هو بالسوء الذي لا تُحمد عواقبه، ولكن ذلك يجب أن يكون في إطار له ثوابته وفوائده ومنهجه الذي يدعم مبادئ التراكمية والتواصل مع الثقافات الأخرى، ومع الآخر دون توجس وريبة، ولكن بعين ثاقبة مفتوحة وبحذر؛ تعزيزًا لمسار تواصل الحضارات والتثاقف، وتحييدًا لنهج التبعية والسير وراء الآخرين دون إرادة.

رابعًا: أزمة الاهتمام بالعلوم التطبيقية على حساب العلوم الاجتماعية

لا مناص من القول: إن تقدم العلوم الاجتماعية، وازدهارها وتطورها من المقاييس التي تدلُّ على تقدُّم المعاف والعلوم في تلك الدول، بل أصبح دليلًا ومقياسًا من مقاييس التنمية الاجتماعية والبشرية، وما أشرنا إليه في هذا السياق لا ينطبق بشكل كبير على الوضع في الدول العربية.

لقد اتجهت الجامعات العربية بعد الاستقلال بفعل الحاجة إلى التنمية، وبحسن نية نحو العلوم الطبيعية، في حين أُهملت العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ إذ لم تُخَصَّ بالاهتمام والغاية الذين صيغت بهما العلوم الدقيقة، وهو ما انعكس سلبًا على مردودها ومستواها؛ فالدول العربية بعد استقلالها ورثت عن الاستعمار اقتصادًا مُنهكًا، ومجتمعًا متخلِّفًا، وحصيلةً ثقيلةً من المظاهر السلبية على جميع الأصعدة والمستويات، فانعكس ذلك بشكل مباشر على برامج التكوين، إذ حظيت التخصصات ذات الصلة بالعلوم الدقيقة والطبيعية برعاية خاصة من الهيئات القائمة على الجامعات[xxvii].

أن العالم المتقد م أهتم بالعلوم جميعها على قدم المساواة، يقيناً منهم بالدور الرائد والأساسي الذي تقدمه العلوم الاجتماعية لمجتمعاتهم، وهذا ما تراه جلياً في أن رجال القانون والسياسة، والاجتماع، والنفس، والاقتصاد، في ريادة المجتمعات المتقدمة، وعلى رأس صناعة القرار فيها.

خامسًا: أزمة إشكالية المؤسسات

تمر المنطقة العربية بمرحلة خطيرة وحساسة في مجال التحولات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، وعلى الرغم من الدور المنتظر والمهم من هذه المؤسسات من جامعات، ومراكز بحثية، وهبات علمية فإنها تعاني من قصور شديد في تحقيق أهدافها، ويصل دورها هامشيًّا، على الرغم من توافر الرصيد النسبي من المخصصات المالية والإمكانيات البشرية.

سادسًا: أزمة الإنفاق

لعل الانخفاض الواضح في الدعم المالي المخصص لأنشطة البحث العلمي، وتطوره في هذه المؤسسات أو غياب الحوافز المالية والاجتماعية المناسبة للقوى الفاعلة في هذا القطاع؛ سبَّب في مشاكل أخرى كهجرة العقول والابتعاد عن البحث العلمي.

ولا شك أن عملية الإنفاق على البحث العلمي عملية أساسية وقاعدة راسخة تقوم عليها العلوم الاجتماعية والعاملين فيها؛ فالمتأمل في واقع البحث العلمي المتعلِّق بهذه العلوم يلمس قصورًا متعدد الجوانب، ومنها عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم للبحث العلمي، ونقص الكوادر العلمية، وضعف التمويل.

ويُلاحظ من تقديرات كُلفة التعليم العالي تفاوت كبير بين الدول العربية المصدِّرة للنفط والغاز (الكويت، قطر، السعودية، الإمارات، عمان، الجزائر، ليبيا، العراق) وبين الدول العربية الأخرى غير المنتجة للنفط، وعند موازنة متوسط ما يُنفق على الطالب سنويًّا من المصروفات من إجمالي الإنفاق، فإنه تقريبًا 1150 دولارًا في الدول النتجة للنفط (مع وجود تفاوت بسيط فيما بينها) أما الدول غير النفطية فكان نصيب الطالب فيها حوالي 400 دولار سنويًّا[xxviii].

سابعًا: أزمة العولمة

في هذا السياق نجد أنفسنا أمام سؤال لا مناص من طرقه وهو: ماهي التأثيرات، والتحديات المحتملة للعولمة على قطاع التعليم العالي العربي؟

في موضوع العولمة تشير كل الدلائل إلى أن التعليم- ولا سيَّما التعليم العالي- سيتأثر بشكل كبير بإجراءات هذه الظاهرة، حيث سيحدث تحوُّل كبير في ملاءمة هذه النظم من السياقات الوطنية إلى السياقات العالمية، وستفرض العولمة ضرورة إعادة الصياغة لمحتوى المناهج وطرق التدريس، ونوعية الإدارة والتحويل[xxix].

أما التحدي الأكبر في مجمله، وفي خضم العولمة، فهو أن يكون الوطن العربي أو لا يكون وسط عالم التنافسية القائمة على امتلاك المعرفة وأدوات التكنولوجيا، وحيث تستحيل الأشكال المختلفة للانغلاق على النفس أو التنمية من خلال نموذج محصَّن تجاه ما يحدث في بيئات العالم، وأسواقه المعولمة، ومحاولة سيطرة النموذج الأقوى (الغربي) على مقدرات الأمم، والشعوب.

وهذا التحدي نفسه ينطبق على قطاع التعليم العالي العربي، بوصفه نظامًا اجتماعيًّا يؤثر ويتأثر بكل المتغيرات الوطنية والدولية.

ولابد أن يتفاعل معها بالشكل الذي يضمن استمراريته وبصورة كُلِّيَّة إقليميًّا ودوليًّا، فهل سيكون التعليم العالي العربي- بما يملكه من إمكانات متواضعة وما يعصف به من مشاكل واختناقات، ومواطن ضعف متعددة- قادرًا في يوم من الأيام على تغيير سياساته وأهدافه ومحتواه وطرائقه وإدارته، ليرسم لنفسه موقعًا تنافسيًّا ملائمًا في خضم العولمة والتدويل؟

إن احتمالات المستقبل تؤكد أن نوعية التعليم العالي العربي وكفاءته سوف لن تُحدَّد على المستوى الوطني فقط، وأن ملاءمة هذا النظام ومواءمته ستُحدَّد وفق أنماطٍ ومعاييرَ دولية لا بد أن يلتزم بها، أو يترك نفسه لتيار التدويل ليحوّله إلى سلعة خاصة، كأحد الاختبارات أمام المهزومين في عالم العولمة، ونظامها العالمي الجديد.

سنجد أن أزمة العولمة تضع التعليم العالي العربي أمام ثلاثة تحديات:

- التحدي الثقافي والتهديدات الناشئة عن محاولات فرض نموذج واحد، النموذج الأقوى (النموذج الغربي) وإلغاء التعددية الثقافية التي كانت النموذج السائد للإنسانية وأحد أجمل خصائصها.

إن المحافظة على التعددية الثقافية، وتنوعها يتطلب وجود نماذجَ وأنماطٍ ثقافية قوية قادرة على مواجهة ثقافة العولمة التي تمتلك آليات وقوى قادرة على ضبط سلوكيات الشعوب على اختلاف ثقافاتها وتنوُّعها، أما الاندثار والإلغاء والتهميش فسوف يطال النماذج الثقافية الأضعف، ومن هنا لابد أن يقوم التعليم العربي بدور فعَّال في المحافظة على الثقافة والهوية، وتطويرها وترشيحها من خلال مناهجه ونشاطاته، وهذا يتطلَّب منا إعادة النظر في محتوى المناهج وتطويرها بالشكل الذي يحقِّق الهدف المطلوب.

- التحدي الذي تفرضه ثورة المعلومات والاتصالات، وهو المتغيِّر الأساسي في مرور ظاهرة العولمة وتناميها خلال العقود السابقة، لقد أحدثت التطورات الكبيرة، وغير المسبوقة في تقنيات

المعلومات والمعلوماتية ثورة في كل مجالات العمل الإنساني، وكان لهذه التطورات تأثيرات جوهرية على نظم التعليم العالي في كثير من بلدان العالم، حيث يلاحظ هناك تحوُّل تدريجي ليس فقط في محتوى التعليم، بل في هياكله وتقنياته وطرائقه وإدارته أيضًا.

- التحدي الثالث، وهو الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو من أهم المتغيرات التي تستهدفها حركة العولمة[xxx].

قد يرى البعض العولمة وهماً، ويراه آخرون فخاً، ولكن واقعاً وأن اختلفنا في تحديد ملامحه.

ثامنًا: أزمة المخرجات

إذا كان منبع النهر ملوَّثًا كان مصبه كذلك، ومما لا شك فيه أن مخرجات مؤسسات التعليم العالي العربية- وفي ظل نوعية مدخلاتها، وظروف تفاعلاتها البيداغوجية- سيغلب عليها طابع الكم على حساب الكيف، والمحصلة آلاف الخرِّيجين الذين يغلب على تكوينهم الضعف المهني، والعلمي وسوء التأهيل، فهم بصورة أكثر دلالة (غثاء كغثاء السيل).

ونحن في بداية الألفية الثالثة، والقرن الحادي والعشرين نجد أنفسنا أمام تحديات وقضايا فرضها هذا الانتقال إلى هذه الفترة الزمنية الجديدة، فهل يسمح لنا الوضع الراهن بمواجهة التحديات الهائلة؟

على الرغم من التوسُّع الكبير في الجوانب الكمية من حيث عدد الطلاب والمدرسين، ومؤسسات التعليم العالي، وإنشاء بعض المراكز البحثية، وتطوُّر الدعم المادي، وزيادة الإنفاق في هذا الجانب، فإن هناك اختلالات ملحوظة بين متغيّرات الكم، والتكيف، وظل التركيز على الاستيعاب، وعلى مقابلة الضغط الاجتماعي على التعليم، مع إهمال كامل للجوانب النوعية.

ومن هنا، وبعد تشبُّع سوق العمل بالخريجين من أنصاف المؤهلين، أصبحت أغلب المؤسسات تفرز العاطلين عن العمل، ومن خلال التوجُّهات الحديثة في عمليات الخصخصة أصبحت المؤسسات غير الحكومية ترفض ما يفرزه التعليم العالي الذي تتدنى ملاءمته، ومواءمته للتطورات العلمية والتكنولوجية السائدة حاليًّا، وما زال التعليم العالي يواجه الطلب الاجتماعي المتنامي من خلال المؤسسات التعليمية التقليدية المسيطرة، وهي الجامعات التي تحوَّلت نتيجة لهذا الوضع إلى ما يشبه المدارس الابتدائية أو الثانوية، أو الأسواق التي تعجُّ بالراغبين في الحصول على شهادات لتحسين صورتهم الاجتماعية، أو لقبولهم كأزواج عندما ينوون الزواج، ومازال التعليم تقليديًّا في هيكله، ومحتواه وطرائقه، حيث لم يلاحظ هناك أي تجديد يُذكر خلال الحِقَبِ السابقة، ولم يكن هناك محاولات جادة للاستفادة من مظاهر التجديد والإصلاح واتجاهاته التي يعج العالم بها[xxxi].

إن الواقع المتخلِّف الذي يعيشه التعليم العالي في دول الوطن العربي وبمدخلاته التي يغلب عليها: الحشو- التكرار– الارتجال- الفساد المعرفي– العدوانية- **النكوس**- الفوضى– الضبابية، جعل مخرجاتنا- ودون أدنى شك- جماعات من حملة المؤهلات، ولكنها مفرغة من ملكة الابتكار، والإبداع، والتطوير تعيش وسط اقتصادات ريعية، وحكومات مستبدة، وتخلُّف اجتماعي، ونفسي، واقتصادي، وسياسي، وأُمِّيَّة وظيفية، وتقنية.

يقول في ذلك أحد الكُتَّاب العرب: إن مجتمعنا العربي أصبح يواجه بشكل لا مفرَّ منه السرعة التي يقتحم بها عصر ما بعد الحداثة وتعولم الأسواق والثقافات والمعلومات، وهو لا يتيح الوقت الكافي لرد الفعل البطيء، وعدم التجاوب السريع مع ما يعرض عليها من ضرورة التفكير لتطوير رؤانا وممارساتنا، ومن هنا، فإن استجابتنا مازالت غير قادرة على مواكبة التغيرات الهائلة التي حدثت في مطلع القرن الجديد، وكنا ومازالنا نعيش بفكر التنمية والتحديث وممارساتهما التي عشناها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي[xxxii].

صار لازمًا على أنظمة التعليم في العالم العربي وبمراحله الأساسية المختلفة وحتى التعليم العالي أن تواكب أنظمة التعليم الحديثة والمستحدثة وتسايرها، وتواجه التدفُّق المعرفي الهائل وفق نظم المعلومات التي تغزو العالم.

يضعنا هذا الواقع أمام جُملة من التساؤلات التي يجب على واضعي السياسات التعليمية العرب أن يضعوا إجابات لها فيما يتعلق بتقييم مُخرجات التعليم العالي في بلدانهم وهي:

- ✓ أين التميُّز والجودة والتخصص التي كوَّنتها المعاهد العليا والجامعات لدى خريجيها موازنةً بمثيلاتها حتى في بعض الدول النامية الأخرى على أقل تقدير؟
- ✓ ما هي الصناعات والخدمات التي نشأت، وتطورت بسبب كفاءات، ومهارات أولئك الخريجين؟
- ✓ ما هي نسبة المستخدم الفعلي من مُجمل أعداد الخريجين؟ وهل تتفق أعمالهم الحالية مع تخصصاتهم العلمية؟[xxxiii].

تاسعًا: أزمة الإدارة البيروقراطية

تطوير التعليم والبحث العلمي، ومسيرة تقدُّمه يحتاج دائمًا وبشكل مستمر إلى نوعٍ من الحرية، والتسيير، والابتعاد عن النمطية والتعقيد الإداري.

وكما هو معلوم فإن الإدارة البيروقراطية تعد قفصًا حديديًّا يقيِّد حرية البحث والباحث، لا سيَّما إذا اقترن ذلك بتطبيق القوانين والقواعد الإدارية التي تؤدي إلى مزيد من التضارب، والصراع، وكبت الحُرِّيَّات الأكاديمية، وانصراف الباحثين عن بحوثهم، وفي ظل هذا الجو يتقلَّص مفهوم الأسرة الجامعية العلمية البحثية الممتدة، والحقيقة أن هذا النمط الإداري المتردِّي يعرقل البحث العلمي؛ لأن المركزية والتدخل في الشؤون العلمية التفصيلية يسبب المزيد من الإحباطات التي تقود إلى عرقلة عمل الباحثين في هذا المجال وإعاقة طموحاتهم ومصادرة حرياتهم وقتل إبداعاتهم[xxxiv].

عاشرًا: أزمة الهجرة والتهجير القسري

لا يوجد أدنى شك في أن موضوع هجرة العقول العربية والكوادر العلمية المدرَّبة والجاهزة من عالمنا العربي ظاهرة قديمة، ومتجددة، وهو موضوع سالت لها الكثير من الأقلام، وعُقدت لها الكثير من الحوارات، وأُقيمت على هامشه العديد من الملتقيات العلمية، وقامت عليه الكثير من الأبحاث العلمية، والدراسات؛ وذلك لاستشعار كثير من المختصين والمسؤولين القائمين على هذا الشأن بخطورة الظاهرة، وما تشكِّله من عبء إضافي يُثقل كاهل المؤسسات، والجامعات، والهيآت العلمية، ويُضعف الأوضاع المتعلقة بالتعليم العالي تحديدًا ويزيد من هشاشتها، ولعل العوامل الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة تتشكل وفق عوامل الطرد التي تتشكل بسبب البنية المتخلِّفة بكامل متغيراتها لأوضاع التعليم والتي يتَّسم بها الفضاء التعليمي في بلداننا، ومن جهة أخرى ما توفره دول المتقدمة من عوامل جذب ومغريات تستنزف الموارد البشرية وتؤثر بشكل سلبي على مؤسساتنا العلمية.

إن التهجير القسري لمجتمعات التعليم العالي هو شكل آخر من أشكال الخسائر البشرية التي لها تأثير طويل الأمد على نوعية هذا القطاع؛ إذ تشهد المنطقة العربية أسوأ حلقات النزوح القسري في التاريخ الحديث، والتي تؤثر على الأكاديميين بشكل غير متناسب، وقد حدث نزوحٌ كبير للأكاديميين في العراق عقب تصاعد العنف الطائفي بعد الحرب في العام 2005، عندما هرب إلى الخارج عدة آلاف من الأكاديميين العراقيين من ذوي الخبرة العالية، وقد ترتَّب على ذلك آثارٌ وخيمة على نوعية التعليم، وعادَ بعضهم إلى العراق منذ ذلك الحين، إلا أن العديد واجهوا خطر الاقتلاع مرة أخرى من الأراضي التي سيطر "داعش" عليها[xxxv]، ويمكن إسقاط الأمر ذاته ولو بنسبة أقل على ما حدث ويحدث في عدة بلدان عربية أخرى كاليمن، وليبيا، هذا ولا تُعد الحروب والنزاعات التي تدور رحاها في الوطن

العربي عاملًا مسبِّبًا لهذه الأزمة بمفرده، بل هناك عوامل عدة منها: تدني الأجور- الأنظمة الاستبدادية والشمولية- عوامل الاستقطاب التي يقدمها العالم الآخر ..الخ.

لم تقتصر موجات الهجرة، والتهجير على أساتذة التعليم العالي وحسب؛ بل طالت هذه الأزمة طلاب الجامعات، ولقد تسبَّبت الحرب الدائرة في سوريا بحدوث أكبر أزمة نزوح أكاديمية في العالم الحديث، حيث بلغ العدد التقديري للطلاب الجامعيين النازحين إلى دول الجوار وبشكل كبير لبنان حوالي 70.000، وهناك ما بين 20 إلى 30 ألف طالب من المؤهلين لدخول التعليم العالي نزحوا إلى تركيا، و 15.000 ألف طالب على الأقل في الأردن[xxxvi].

لقد بات واضحًا أن هجرة الأدمغة العربية يعد تحديًا آخر يكشف عن عمق الأزمة في قطاع التعليم العالي العربي، ودوره في التنمية، فقد بيَّنت دراسة للبنك الدولي عام 2012 وجود ملايين المهاجرين العرب من الشباب والكبار لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، معظمهم من المغرب 1.5 مليون، والجزائر 1.3 مليون، وتونس 400 ألف، ولبنان والعراق ومصر 300 ألف، ومعظم هولاء من خريجي التعليم العالي[xxxvii].

المحور الرابع

"الخلاصة والتوصيات"

أولًا: خلاصة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج

- إن التعليم العالي في المنطقة العربية يعاني من أزمات، ومشكلات، وتحديات كبيرة تتشابه إلى حد كبير في أطرها العامة، وتختلف من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، ومن تخصص إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى من حيث الإنفاق الذي له علاقة بحجم ما تمتلكه الدول من موارد وثروات؛ فالدول المصدِّرة للنفط غالبًا ما تكون أفضل من مثيلاتها في العالم العربي، وإن كان هذا التفاوت لا يشكِّل دلالات واضحة، ولكن يعطينا مؤشرًا بأهمية الإنفاق في قطاع التعليم العالي، وهذا ما تؤكده تقارير المنظمات الإقليمية والدولية التي لها علاقة بهذا الشأن، حيث ترصد معدلات إنفاق متدنية لأغلب الدول العربية موازنةً ببعض الدول المتقدمة، والنامية أيضًا.

- إن نظرة فاحصةً لواقع التعليم العالي في البلاد العربية تضعنا أمام صورة تعكس الواقع المَعيش الذي يلفُّه التخبط، والتخلف، وعدم الوفاء بأقل متطلبات العصر، وعدم الوصول إلى المستوى الذي يؤهِّلها لإشباع الحاجات الأساسية بشكل يتناسب مع حق الإنسان المعاصر في العيش الكريم، بما في ذلك تلك الدول التي تتوافر لديها موارد وثروات هائلة تؤهِّلها لتحقيق مثل هذا الطموح لو وضعت السياسات، والخطط، وأجادت تنفيذها.

- تمثِّل هجرة الكوادر والكفاءات والعقول العربية خارج الوطن العربي خسائر باهضة الثمن، وتشكِّل مجموعة من العوائق والمشكلات في طريق تطوير جهود التنمية، وتحديث المجتمعات العربية، فضلًا عن كونها أزمة مركبة ولها أبعاد كثيرة، فهي من ناحية عاملٌ من عوامل التصحُّر الذي يزحف على المؤسسات والجامعات والمراكز، والهيآت في البلدان العربية، ومن ناحية أخرى تُقدَّم على أنها ثروة بشرية مجهَّزة إلى الدول المُهاجر إليها، وفي أغلب الأحيان تكون قد صُرفت عليها نفقات كبيرة من خزائن الدول التي نزحت منها.

- بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة الإقليمية العربية يشهد التعليم العالي فيها درجة من التدهور الذي أصبح ظاهرة ملموسة لدى خبراء التعليم، والتربية، والمؤسسات، والمواطن العادي أيضًا، وهذا أمر يحمل في طياته نُذُر خطر مُحدق بمستقبل البلدان العربية وأجيالها المُقبلة يستوجب ويتطلب التصدي لها بخطط وبرامج جادَّة وطموحة، وتتوافر لها بشكل عاجل كل الاحتياجات المادية، والتشريعية.

- كان للحروب والصراعات السياسية والأيدولوجية دورٌ سلبيٌّ كبير التأثير على بنية التعليم العالي العربي ومحاولات تجويده وتطويره؛ فمن خلال البيانات والتقارير بدا واضحًا أن هذه الظروف أدت إلى نزوحٍ وتهجيرٍ قسريٍّ لأعداد مَهُولة من العلماء والأساتذة الجامعيين، والبُحَّاث، وعدد كبير من الخريجين المدرَّبين، والطلبة خارج بلدانهم إلى المهجر، وخروجهم من الخدمة إما باللجوء إلى الدول المجاورة، أو الانتقال منها إلى دول الجذب بحثًا عن العمل والأمن، والتجربة العراقية والسورية واليمنية والليبية دليل واضح، فقد رصدت هجرة آلاف الكفاءات والعمالة المدرَّبة الماهرة، والمتخصصة، وعليه يمكننا القول: إننا أمام عملية استلاب لبعض مخرجاتنا المتميزة، وذات الجودة، وهذا الأمر يجعل عملية إنتاج الجودة تدور في حلقة مفرغة.

- هجرة أصحاب المؤهلات العليا، والكفاءات، والكوادر إلى بعض البلدان الأجنبية، والعربية يزيد من مضاعفة هذه الأزمة، وهو الأمر الذي يحرم أوطانهم- وخاصة في مجالات التربية والتعليم العالي- من عدد كبير من المؤهَّلين، كما يحرم البلاد العربية من الكفاءات الفنية المتخصصة والماهرة.

- من المشاكل الأساسية التي تعاني منها معظم مؤسسات التعليم العالي العربية مشكلةُ الدول محدودة الدخل القومي، وهذه المشكلة جديرة بأن تخلق أزمة خانقة أمام محاولات تجويد التعليم العالي، والسير به قُدمًا إلى الأمام؛ فنحن أمام عائق يقف حاجزًا منيعًا أمام طموحات كثير من البلدان العربية، فأنظمة الجودة الحديثة لا تتوقف فقط على ملء النماذج الورقية، وتتبع الخطوات الإدارية لهذه العملية؛ بل إن هناك جوانب مهمة من التجويد تتعلق بإنشاء المؤسسات، وتشييد المراكز البحثية، وفتح أسواق العمل أمام الخريجين، وتوفير فرص العمل والوظائف، ولكن كل ما سبق يحتاج إلى رؤوس أموال وماديات تفتقر إليها غالبية الدول العربية، وهذا يجعلها فريسة الاستدانة، أو التبعية. وعليه فنحن أمام مأزق كبير يعيق عملية تجويد التعليم العالي وهي أزمة القدرة على الإنفاق.
- طالما شكَّلت الأنظمة السياسية- وعلى وجه الخصوص تلك التي تميَّزت بالتسلط، والاستبداد، والقمع- نوعًا من السيطرة، والتحكم والفرض على المناهج التعليمية، وجعلت نفسها رقيبًا على الأكاديميين، والبُحَّاث، ووجَّهت الفكر العربي نحو مقاصدها، وأهدافها، وتوجُّهاتها، فمعظم الأنظمة العربية كانت وما تزال تصبغها مظاهر الشمولية – الاستبداد – التبعية – الفساد – التخلف، وكل هذه الخصائص مجتمعة تقود نحو تقهقر التعليم، وتردِّيه، وترهُّله، ولا يمكن أن تؤدي بأي شكل إلى تطويره، وتجويده.
- واقع التعليم العالي عربيًّا ما يزال بعيدًا عن معايير الجودة الحقيقية؛ نظرًا إلى ما يعانيه من تفشِّي الكثير من الظواهر المتعلِّقة بالبنية الإدارية والتربوية، ومنها: البيروقراطية– المركزية المفرطة- الانحلال الإداري– التسيُّب والاستسهال– ضعف التقنية وتخلف وسائل التكنولوجية التعليمية – استشراء ظاهرة الغش والتزوير– الوساطة والمحسوبية في قبول الطلبة وتعيين الكوادر العلمية والفنية.
- لا مناص من القول: إن القفز على المراحل التاريخية، وحرقها واستيراد نماذج حديثة وفرضها سيؤدى إلى حالة من الاغتراب، واللاوعي؛ فعملية تجويد التعليم العالي، وإصلاحه يستحيل فهمها دون الاهتمام بالواقع المجتمعي الذي تنشأ وتعيش فيه.

إن فهم الواقع المجتمعي الذي توجد فيه هذه المؤسسات، والجامعات ومحاولة تفسيره يحتاج إلى رؤية متعمِّقة لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية لكي لا نكرِّر تجارب فاشلة، ولا نستنسخ أخرى لا تخدم واقعنا، ولا نتجرَّأ على أخرى تسبقنا بمراحل.

- أصبح من المؤكد أن تيار العولمة سيكون له أثر كبير وجوهري على قطاع التعليم العالي، ومؤسساته؛ فنظام التعليم العالي العربي الذي تبحث جامعاته وإداراته عن الجودة، وتطبيق معاييرها هو في الواقع نظام تعليمي هشٌّ سيكون عرضة للتهميش والاندثار، وهذا يضعنا أمام تساؤلات عديدة: ماذا أعددنا أمام تحدي ثورة المعلومات، والتكتلات الدولية؟ وما هو موقعنا من الأسواق العالمية، والشركات عابرة القارات، ومتعددة الجنسيات؟ وما هو وضع خصوصيتنا الثقافية، وهويتنا العربية، والدينية إزاء هذا المد الجارف؟ وما الذي يمكن أن تقدِّمه لنا فكرة الجودة وتمدُّنا به وسط هذا التدفق المعرفي والتكنولوجي؟
- شهد التعليم العالي العربي توسُّعًا ملحوظًا في الجوانب الكمِّيَّة من حيث عدد الطلاب والأكاديميين، والبُحَّاث، وإنشاء الجامعات، والمعاهد العليا، والمراكز البحثية، وتطور الدعم المادي، وزيادة الإنفاق في هذا الجانب، إلا أن هناك اختلالات ملحوظة بين متغيرات الكم، والتكيف، وظل التركيز على الاستيعاب، وعلى مقابلة الضغط الاجتماعي على التعليم، مع إهمال كامل للجوانب النوعية، وهذا سيكون عائقًا عتيدًا في وجه محاولات التجويد، في ظل غياب تعليم متوسط مهني وتقني فعال.

- ومما لا شك فيه فإن مخرجات مؤسسات التعليم العالي العربية- وفي ظل نوعية مدخلاتها، وظروف تفاعلاتها البيداغوجية- سيغلب عليها طابع الكم على حساب الكيف، والمحصِّلة آلاف الخريجين الذين يغلب على تكوينهم الضعف المهني والعلمي وسوء التأهيل، فهم بصورة أكثر دلالة (غثاء كغثاء السيل)، وهذا يقودنا إلى جدلية تقوم على أن التعليم العالي ومحاولات تجويده ما هي إلا وسائل وليست غايات، والغاية الأصيلة هي المُخرجات، وبناءً عليه وجب النظر في فلسفة الجودة المطروحة، وآلياتها منذ فترة ليست بالقصيرة في مؤسسات التعليم العالي، ومؤسساته المختلفة.

التوصيات:

- العمل على الدخول في تكتلات إقليمية، والنظر إلى التعاون، والعمل الإقليمي بوصفه جزءًا لا يتجزَّأ وأولوية من أولويات التعليم العالي العربي وأهم وظائفه، وتفعيل اتفاقيات العمل المشترك بين مؤسسات التعاليم العالي، وتفعيل التشريعات المتعلقة به، وتفعيل كيانات مثل" اتحاد الجامعات العربية"

- إجراء حلقات النقاش، والحوار، والدراسات والأبحاث حول مستحدثات التعليم، خصوصًا المستوردة من الخارج، وعدم إرساء ثقافة القبول أو الرفض دون إصدار أحكام مسبقة قبل الدراسة، والبحث، وقياس مدى الفائدة التي تعود على التعليم العالي العربي بالنفع، وهذا تمامًا ما ينطبق على عملية الجودة المنشودة.

- إجراء دراسات تأخذ بعين الاعتبار الجذور والظروف التاريخية التي أسست لواقع التعليم العالي العربي، آخذين في الحسبان الخصائص الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية للبلاد العربية، وربط ذلك بسوق العمل.

- وضع خطط عملية، وإستراتيجيات وطنية لإعادة استقطاب الكفاءات والأدمغة المهاجرة، والاستفادة منها في توطيد، وتدعيم النشاطات العلمية، والبحثية، وجعلهم ضمن وعاء الجودة، وليس بمعزل عنها.

- الاستفادة من تجارب الدول التي استجلبت أفكارًا ورؤًى حُدِّثت من خلالها قطاعات التعليم، وتمسَّكت بموروثها الثقافي، وخصوصيتها، وأصالتها دون الوقوع في شراك التغريب، والوقوع في فك العولمة، ولعل التجربة اليابانية، والماليزية، خير قدوة يحتذى بها في هذا المجال.

- بدعم من المنظمات الدولية والجامعات الدولية أمكن المساعدة في تطوير مؤسسات التعليم العالي، وتنميتها دون تبعية، وفي إطارٍ من التعاون المبني على احترام خصوصية الآخر.

- القضاء على معدلات الأُمِّيَّة المرتفعة التي تستشري في المجتمعات العربية، وبأنواعها وأشكالها المختلفة، وعلى رأسها التمييز بين الجنسين بوصفه أولوية، وضرورة مُلحة، وسابقة، ويمكن أن تتماشى بشكل متوازٍ مع محاولات تجويد التعليم في مراحله المختلفة.

- إن الاستثمار والإنفاق على التعليم العالي لا يختلف كثيرًا عن الإنفاق على أوجه الحياة الأخرى ولا يجب أن يتأخَّر عنه، ويجب إنشاء صناديق عربية مشتركة للمساهمة في دعم الدول الفقيرة والمحتاجة، تكون مخصصة لقطاع التعليم العالي ومؤسساته.

- تأكيد استقلالية مؤسسات التعليم العالي من النواحي الفكرية، والسياسية، والدعم المادي؛ حتى لا تقع فريسة التغوُّل السياسي، والأيديولوجي؛ فالباحث في واقع التعليم العالي في الوطن العربي يلحظ وبجلاء مدى الاستقطاب السياسي، والصراع الأيديولوجي الذي أثَّر بشكل مباشر على الدولة برمتها.

- تمويل مؤسسات التعليم العالي، والإنفاق على البحث العلمي، مع مراعاة مبادئ الحوكمة، والترشيد.
- النهوض سريعاً بمكونات العملية التعليمية، على رأسها الأستاذ الجامعي، وتطوير المناهج، والاهتمام بالبيئة الجامعية كالمباني والمركبات الحديثة التي تليق بالكوادر البشرية، وتوفر لهم مناخاً حيوياً.
- توجيه الدراسات والأبحاث نحو مشكلات المجتمع من أجل حصرها، والحد منها. سعياً لرفاهية المجتمع ونهضته.

الهوامش:

[i] .عبدالله رمضان بوبطانة، دور التعليم العالي في مواجهة تحديات العولمة، إسهامات في التربية والتعليم العالي مع التركيز على المنطقة العربية، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس سابقًا، بنغازي، 2990، ص 101.

[ii]. نادر فرجاني، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1998،بتصرف.

[iii] .الأمين عدنان، ضمان الجودة في الجامعات العربية، الهيأة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 2005.

[iv] (1) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص81-82.

[v]. معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص60-61.

[vi]. عبدالله محمد عبدالرحمن، دراسات في علم الاجتماع، الجامعة والمجتمع "مدخل نظري" دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 37-38

[vii]. أحمد زايد، اعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000، ص59.

[viii]. إنجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي "دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر"، سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول، المركز المصري للحقوق الاقتصادي والاجتماعي، القاهرة، 2010م، ص 19

[ix] . عبدالله محمد عبدالرحمن، دراسات في علم الاجتماع، الجامعة والمجتمع "مدخل نظري" دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 37-38

[x] .الصغير أحمد باحمي، تعليم التفكير: رؤية مستقبلية لتجويد التعليم، مجلة الجامعة المغاربية، الجامعة المغاربية، أتحاد المغرب العربي، العدد (12)، طرابلس، 2012،ص 66.

[xi] . المرجع السابق نفسه، ص 66- 67.

[xii] . أبوبكر محمود الهوش، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المؤتمر العلمي الأول حول تجذير العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة الزاوية، 2009،ص4.

[xiii] . بليغ حميد الشوك، تطبيق معايير الجودة الشاملة في تطوير إعداد المعلمين في الجماهيرية، المؤتمر العلمي الأول حول تجذير العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة الزاوية، 2009،ص4

[xiv] . أبوبكر محمود الهوش ،مرجع سبق، ذكره ص3

[xv] .المرجع السابق نفسه، ص 4-5

[xvi] .حسن حسين البيلاوي، الجودة الشاملة في التعليم، دار المسيرة، عمان، 2006، ص 28

[xvii] .صالح المهدي الحويج، أنور عمران الصادي، رؤية تقويمية لأداء أعضاء هيأة التدريس الجامعي في ضوء كل من أهداف مؤسسات التعليم الجامعي والتحديات المعاصرة، المؤتمر العلمي الأول حول تجذير العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة الزاوية، 2009،ص 4.

[xviii] .نجاح بنت قبلان القبلان، التجهيزات الآلية لمكتبات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2001، ص36

[xix] . محمد جمعة الفيتوري،التعليم العالي وتتحديات العصر، المؤتمر العلمي الأول حول تجذير العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة الزاوية، 2009، ص3-4

[xx] .بالنور الدوكالي علي، التخطيط العلمي والتعليم لعالي، مجلة الجامعي، العدد التاسع، النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، طرابلس، 2005، ص 275- 276

[xxi] . محمد بن مجعب الحامد وآخرون، التعليم في المملكة العربية السعودية، رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، مكتبة الرشد للنشر، الرياض، بتصرف

[xxii]منى شكري، التعليم العالي في الوطن العربي " أزمة تترقب حلولًا "، مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 12، 2015، ص9.

[xxiii] أحمد محمد شمبش، نورالدين السيد الثلثي، تطبيق متطلبات المواصفة القياسية الدولية لنظم إدارة الجودة 2000 – ISO 9001 كآلية لتقويم أداء التعليم، مجلة الجامعي، العدد العاشر، النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، طرابلس، 2005، ص 67

[xxiv]. السعيد عواشرية، التعلم العالي والبحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية بين الواقع وإستراتيجيات التطوير المستقبلية، مؤتمر تجذير العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة الزاوية، 2009، ص9-10.

[xxv] السعيد عواشرية، مرجع سابق، ص12.

[xxvi] نور الدين كوشه، مرجع سابق، ص7.

[xxvii] نور الدين كوسة، تحد تأصيل المنهج الأنثروبولوجي في الدراسات المحلية (الوطن العربي أنموذجًا) مؤتمر تجذير العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة الزاوية، 2009، ص4.

[xxviii]. عبد الله بو بطانة، آليات تفعيل التعاون العربي والدولي في البحث العلمي،" إسهامات في العربية والتعليم العالي" مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2009، ص137.

[xxix] عبد الله بو بطانة، دور التعليم العالي في مواجهة تحديات العولمة إسهامات في العربية والتعليم العالي، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2009، ص102.

[xxx] عبد الله رمضان بوبطانة، دور التعليم في مواجهة تحديات العولمة، رؤى مستقبلية حول التعليم العالي في الوطن العربي، إسهامات في التربية والتعليم العالي مع التركيز على المنطقة العربية، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2009، ص106-107.

[xxxi] عبد الله رمضان بوبطانة، رؤى مستقبلية حول التعليم العالي في الوطن العربي، إسهامات في التربية والتعليم العالي مع التركيز على المنطقة العربية، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2009، ص81.

[xxxii] المرجع السابق، ص109.

[xxxiii]. مثنى عبدالإله ناصر، التعليم في الدول العربية والتحديات، مجلة الجامعي، العدد التاسع، النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، طرابلس،2005،ص 137

[xxxiv] السعيد عواشرية ،التعليم العالي والبحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية بين الواقع واستراتيجيات التطوير المستقبلية، مؤتمر تجذير العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة الزاوية، 2009، ص4.

[xxxv]. سلطان بركات، سانسوم مليتون، أهمية بيوت الحكمة " مسؤولية حماية التعليم العالي وإعادة بنائه في العالم العربي، مركز بروكنجز، الدوحة، 2015، ص3.

[xxxvi]. سلطان بركات، سانسوم مليتون، المرجع السابق نفسه، ص3.

[xxxvii].سعيدة شريف، واقع التعليم العالي في الوطن العربي، مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 12، 2015، ص5.